



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم  
قرارات مقررات . منشور . إعلانات . مراسلات

الإدارة والتحرير الإمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها
	سنة	سنة	6 أشهر	سنة	
7 و 9 و 13 شارع عبدالقادر بن مبارك - الجزائر	50 دج	50 دج	30 دج	50 دج	
الهاتف : 15، 18، 65 إلى 17 ج ب 3200	150 دج	100 دج	70 دج	100 دج	
	بما فيها نفقات الإرسال				

نمن النسخة الأصلية : 100 دج ونمن النسخة الأصلية وترجمتها 200 دج نمن العدد للسنتين السابقة : 100 دج وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.  
المطلوب منهم إرسال لائق الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم يؤدي عن تغيير العنوان 150 دج و نمن النشر على أساس  
15 دج للسطر .

### فهرس

#### مراسيم، قرارات، مقررات

##### وزارة المالية

مرسوم رقم 82 - 193 مؤرخ في 13 شعبان عام  
1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن نقل  
اعتماد الى ميزانية وزارة المالية . II39  
مرسوم رقم 82 - 194 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402  
الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد  
في ميزانية وزارة البريد والمواصلات . II40

مرسوم رقم 82 - 195 مؤرخ في 13 شعبان عام  
1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن احداث  
باب جديد والحاق اعتمادات بميزانية وزارة  
التكوين المهني . II40

##### وزارة الداخلية

مرسوم رقم 82 - 196 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402  
الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تسمية  
القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب  
بلدية سيدي علي بن يوب، دائرة ابن باديس،  
ولاية سيدي بلعباس . II41

## فهرس (تابع)

### وزارة النقل والصيد البحري

قرار مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول  
أبريل سنة 1982 يحدد شروط تسليم رخص  
سياقة السيارات وصلاحياتها. II43

قرار مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول  
أبريل سنة 1982 يتعلق بأمن المسافرين على متن  
السيارات. II51

قرار مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول  
أبريل سنة 1982 يحدد السرعة القصوى المسموح  
بها لجر بعض العربات. II52

قرار مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول  
أبريل سنة 1982 يحدد العلامة المميزة ووجوب  
اثباتها على بعض السيارات. II52

### وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام  
1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء  
مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف  
مهندسين للدولة فى الطاقة والصناعات  
البتروكيماوية. II53

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام  
1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء  
مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف  
مهندسين للتطبيق فى الطاقة والصناعات  
البتروكيماوية. II55

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام  
1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء  
مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف مفتشين  
فى الطاقة والصناعات البتروكيماوية. II57

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام  
1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء  
مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف تقنيين  
فى الطاقة والصناعات البتروكيماوية. II58

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو  
سنة 1982 يتضمن انهاء مهام مدير التنظيم  
والادارة المحلية بالمجلس التنفيذى لولاية  
بجاية. II42

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو  
سنة 1982 يتضمن انهاء مهام الكاتب العام  
لولاية معسكر. II42

مرسومان مؤرخان في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول  
يونيو سنة 1982 يتضمنان تعيين كاتبين عامين  
لولايتين. II42

مرسوم مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول  
يونيو سنة 1982 يتضمن تعيين مديرين  
للتخطيط والتهيئة العمرانية فى مجلسين  
تنفيذيين بولايتين. II42

مرسوم مؤرخ في 9 شعبان عام 1402 الموافق أول  
يونيو سنة 1982 يتضمن تعيين نائب  
مدير. II42

### وزارة العدل

مرسوم رقم 82 - 197 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402  
الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تشكيل  
اللجنة المكلفة باعداد قائمة المحلفين  
للمحكمة الجنائية. II42

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو  
سنة 1982 يتضمن انهاء مهام قاض. II43

### وزارة الفلاحة والثورة الزراعية

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو  
سنة 1982 يتضمن انهاء مهام المدير العام  
للمكتب الوطنى للمعدات الفلاحية. II43

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو  
سنة 1982 يتضمن انهاء مهام المدير العام  
للورشات الشعبية للثورة الزراعية. II43

## فهرس (تابع)

الادارة المركزية لكتابة الدولة للوظيفة  
العمومية والاصلاح الادارى •

II6I

مرسوم رقم 82 - 200 مؤرخ فى 13 شعبان عام

1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يحدد عدد

المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة ومهامهم

فى كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح

II66

الادارى •

قرارات مؤرخة فى 24 محرم عام 1402 الموافق 21

نوفمبر سنة 1981، تتضمن حركة فى سلك

II67

المتصرفين •

## كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضى

مرسوم رقم 82 - 198 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1402

الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تعديل

تحديد منطقة انشاء حديقة الحيوانات

والتسلية بالجزائر العاصمة •

II60

## كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى

مرسوم رقم 82 - 199 مؤرخ فى 13 شعبان عام

1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تنظيم

## مراسيم ، قرارات ، مقررات

## وزارة المالية

والمتمتعن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية  
التكاليف المشتركة،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982

اعتماد قدره مليون وأربعمائة وعشرون ألف دينار

(1.420.000 دج) مقيّد فى ميزانية التكاليف

المشتركة، فى الباب 91 - 37 «المصاريف

المحتملة» •

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد

قدره مليون وأربعمائة وعشرون ألف دينار

(1.420.000 دج) ويُقيد فى ميزانية وزارة المالية،

الباب 34 - 90 «الادارة المركزية، حظيرة

السيارات» •

المادة 3 : يكلف وزير المالية بتنفيذ هذا

المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية •

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1402 الموافق

5 يونيو سنة 1982 •

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 193 مؤرخ فى 13 شعبان عام

1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن نقل

اعتماد الى ميزانية وزارة المالية •

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ فى

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1971

والمتمتعن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة

10 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 - 401

المؤرخ فى 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31

ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات

المخصصة لوزير المالية من ميزانية التسيير

بموجب قانون المالية لسنة 1982،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ فى 4

ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره خمسة وثمانون مليون دينار (85.000.000 دج) مقيد في الميزانية الملحقه لوزارة البريد والمواصلات، في الباب 6.941 «فائض الاستغلال المخصص للاستثمارات» (التحويل الى القسم الثاني) .

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره خمسة وثمانون مليون دينار (85.000.000 دج)، ويقيد في الميزانية الملحقه لوزارة البريد والمواصلات في البابين المبيينين في الجدول - أ - الملحق بهذا المرسوم .

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير البريد والمواصلات، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 .  
الشاذلي بن جديد

## الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
6.128	وزارة البريد والمواصلات الموظفون - مرتبات العمل مكافآت وتعويضات مختلفة	69.000.000
613	الادوات وتسيير المصالح تسديد النفقات	16.000.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة :	85.000.000

مرسوم رقم 82 - 194 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة البريد والمواصلات .

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - IO و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في

30 صفر عام 1402 الموافق 27 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة IO منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 - 419

المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير البريد والمواصلات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 13 المؤرخ في 30 صفر عام 1402 الموافق 17 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن قانون المالية لسنة 1982، لاسيما المادة IO منه،

مرسوم رقم 82 - 195 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن احداث باب جديد والحاق اعتمادات بميزانية وزارة التكوين المهني .

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

المادة 4 : يكلف وزير المالية ووزير التكوين المهني، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 .  
الشاذلي بن جديد

## وزارة الداخلية

مرسوم رقم 82 - 196 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تسمية القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية سيدى على بن يوب، دائرة ابن باديس، ولاية سيدى بلعباس.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 69 المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 2 يوليو سنة 1974 والمتعلق باصلاح التنظيم الاقليمي للولايات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 105 المؤرخ في 5 أبريل سنة 1963 والمتعلق بتخليد الامجاد،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 145 المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 12 يوليو سنة 1974 والمتضمن تحديد الحدود الاقليمية وتكوين ولاية سيدى بلعباس،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 77 - 40 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتعلق بتسمية بعض الاماكن العمومية، لاسيما المادة 3 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 81 - 427 المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لكاتب الدولة للتكوين المهني من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1982،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 4 ربيع الاول عام 1402 الموافق 31 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 395 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء معاهد التكوين المهني وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 396 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن تحديد قائمة معاهد التكوين المهني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة، لاسيما المادة 4 منه،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدث في ميزانية وزارة التكوين المهني، العنوان الثالث «وسائل المصالح»، القسم السادس «اعانات التسيير»، باب يحمل رقم 51 - 36 عنوانه : «اعانات لمعاهد التكوين المهني».

المادة 2 : يلغى من ميزانية سنة 1982 اعتماد قدره اثنا عشر مليونا ومائتا ألف دينار (12.200.000 دج) مقيد في ميزانية التكاليف المشتركة، في الباب 02 - 36 «اعانة التسيير لمؤسسات التربية والتكوين».

المادة 3 : يخصص لميزانية سنة 1982 اعتماد قدره اثنا عشر مليونا ومائتا ألف دينار (12.200.000 دج) ويقيد في ميزانية وزارة الكوئين المهني، في الباب 51 - 36 «اعانة لمعاهد التكوين المهني» المحدث في المادة الاولى أعلاه.

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تحمل القرية الاشتراكية الفلاحية الواقعة بتراب بلدية سيدى على بن يوب، دائرة ابن باديس، ولاية سيدى بلعباس، من الآن فصاعدا اسم : «بليلية يملول» .

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 .

الشاذلى بن جديد

مرسوم مؤرخ فى 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام مدير التنظيم والادارة المحلية بالمجلس التنفيذى لولاية بجاية .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 انتهى مهام السيد فضيل ولد بابا على، بصفته مديرا للتنظيم والادارة المحلية لولاية بجاية، لتكليفه بمهام أخرى .

مرسوم مؤرخ فى 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 يتضمن انهاء مهام الكاتب العام لولاية معسكر .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 انتهى مهام السيد رشيد سكتان، بصفته كاتباً عاماً لولاية معسكر وذلك بطلب منه .

مرسومان مؤرخان فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يتضمنان تعيين كاتبين عامين لولائتين .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 9 شعبان عام 1402

الموافق أول يونيو سنة 1982 يعين السيد فضيل ولد بابا على كاتباً عاماً لولاية بجاية .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يعين السيد محمد بلميمون كاتباً عاماً لولاية معسكر .

مرسوم مؤرخ فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يتضمن تعيين مديرين للتخطيط والتهيئة العمرانية فى مجلسين تنفيذيين بولائتين .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يعين السيدان الآتى اسمهما مديرين للتخطيط والتهيئة العمرانية فى المجلسين التنفيذيين لدى الولايتين التاليتين :

— الطيب بنار، ولاية بشار ،

— مصطفى على زغلاش، ولاية قسنطينة .

مرسوم مؤرخ فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يتضمن تعيين نائب مدير .

بموجب مرسوم مؤرخ فى 9 شعبان عام 1402 الموافق أول يونيو سنة 1982 يعين السيد حمزة بوعافية نائب مدير للبرامج بالمديرية العامة للمواصلات الوطنية بوزارة الداخلية .

## وزارة العدل

مرسوم رقم 82 - 197 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تشكيل اللجنة المكلفة باعداد قائمة المحلفين للمحكمة الجنائية .

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير العدل،

## وزارة الفلاحة والثورة الزراعية

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمكتب الوطني للمعدات الفلاحية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 انتهى مهام السيد مختار بلعسل، بصفته مديرا عاما للمكتب الوطني للمعدات الفلاحية، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للورشات الشعبية للثورة الزراعية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 انتهى مهام السيد مصطفى التونسي، بصفته مديرا عاما للورشات الشعبية للثورة الزراعية، لتكليفه بمهام أخرى.

## وزارة النقل والصيد البحري

قرار مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول أبريل سنة 1982 يحدد شروط تسليم رخص سياقة السيارات وصلاحياتها.

ان وزير النقل والصيد البحري،  
— بمقتضى الامر رقم 74 — 107 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974 والمتضمن قانون المرور، المعدل والمتمم، لا سيما المادتان 140 و 148 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 36 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982، الذي يحدد صلاحيات وزير النقل والصيد البحري،  
— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 184 المؤرخ في 8 شوال عام 1401 الموافق 8 غشت سنة 1981 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة النقل والصيد البحري،

— وبناء على الدستور، لاسيما المواد III — IO و I52 و I68 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية، لاسيما المادتين 264 و 265 منه،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تتشكل اللجنة المكلفة باعداد قائمة المحلفين الجنائيين من مكتب التنسيق الولائي، ورئيس المجلس القضائي.

المادة 2 : تعد اللجنة قائمة المحلفين بناء على قوائم تقدمها مكاتب التنسيق البلدية التابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي، وفقا للشروط المحددة بالمادتين 264 و 265 من الامر رقم 66 — 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المشار اليه اعلاه.

المادة 3 : تحدد قرارات من وزير العدل، تتخذ عند الاقتضاء، بالاشتراك مع الوزير المعنى او الوزراء المعنيين، كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 يتضمن إنهاء مهام قاض.

بموجب مرسوم مؤرخ في 8 شعبان عام 1402 الموافق 31 مايو سنة 1982 انتهى مهام السيد محيي الدين بن عيسى، بصفته مستشارا لدى المجلس القضائي، في وهران، لتكليفه بمهام أخرى.

نموذجيا للشهادة الطبية، يسلمه الطبيب المحلف المعتمد الذى يعينه الوالى .

واذا ثبتت سلامته البدنية أرسل طلبه الى الوالى مصحوبا بالملف القانونى .

يشتمل الملف الواجب ارفاقه بالطلب على الوثائق الآتية :

— نسخة من شهادة الميلاد أو شهادة فردية للحالة المدنية ،

— صورتان للهوية (بالنظارات اذا كان المترشحون يستعينون على الرؤية بنظارات فى العادة) ،

— شهادة اقامة ،

— مبلغ حق المشاركة فى الامتحان للحصول على رخصة السياقة مخلصا باثبات طابع متحرك مختوم، ويجب أن يدفع على الطلب مبلغ هذا الحق كلما تقدم المترشح للامتحان من أجل الحصول على رخصة السياقة .

ولا يترتب على دفع مبلغ حق المشاركة فى الامتحان أى حق فى استرجاع المبلغ اذا تخلف المترشح الذى يستدعى للمشاركة فى الامتحان عن الحضور دون عذر مقبول .

يدفع الرسم المرتبط بتسليم الرخصة لدى تسلم وثيقتها .

لا يجوز لمترشح سبق له أن قدم ملفا فى ولاية من الولايات، أن يقدم طلبا جديدا أو يجتاز الامتحان فى ولاية أخرى الا اذا غير موطن اقامته وأرسل التماسا فى هذا الشأن الى الوالى الذى قدم له طلبه الاول .

المادة 2 : أصناف رخص السياقة هى الآتية :

— الصنف «أ» : الدراجة النارية الثقيلة بعربة جانبية أو بدونها،

— الصنف «آ» : الدراجة النارية الخفيفة، بعربة جانبية أو بدونها، الدراجات ذات المحرك، الثلاثية العجلات والرباعية العجلات .

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 40 المؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982، والمتضمن الحاق المديرية العامة للبحرية التجارية فى وزارة النقل والصيد البحرى، بكتابة الدولة للصيد والنقل البحرى ،

— وبناء على اقتراح المدير العام للنقل البرى ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : كل شخص تتوفر فيه شروط السن الدنيا المحددة فى المادة 142 من الامر رقم 74 — 107 المؤرخ فى 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون المرور، ويرغب فى الحصول على رخصة أو رخص السياقة المنصوص عليها فى الفقرة 4 من الامر المذكور، يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك الى والى الولاية التى يقيم فيها .

أما طلب القاصر فيقدمه الشخص أو الهيئة صاحبة السلطة الابوية أو حق الرعاية .

ويحزن هذا الطلب فى مطبوع تسلمه الولاية ويذكر فيه الاسم (يبين الاسم العائلى للنساء المتزوجات قبل زواجهن) واللقب، والجنسية، والعنوان الكامل، ومكان الميلاد وتاريخه . وينبغى أن يشتمل على القسم بالشرف بأن المترشح، فيما يعلم، غير مصاب بأى عجز بدنى يتنافى مع تسليم رخصة السياقة الخاصة بصنف أو أصناف السيارات التى يرغب فى الحصول عليها .

كما يجب على المترشح أن يبين ما اذا كان حائزا أى معاش عن عجز بدنى أو عسكرى، أو كان موضوع اقراض اسقاط أو اعفاء (نهائى أو مؤقت) .

يتعين على المترشح أيضا، أن يذكر بدقة رخصة أو رخص السياقة التى يرغب فى الحصول عليها، وذلك دون المساس بالاحكام المنصوص عليها فى المادة الثالثة أدناه .

ويجب على المترشح أن يخضع لفحص طبي ، هملا بالمادة 3 أدناه، ويطلب من السوالى مطبوعا



المادة 3 : يجرى فحص طبي على المترشحين لنيل رخصة السياقة أو السائقين المذكورين في الفقرات الآتية، في إطار أحكام المادة 144 من الامر رقم 74 - 107 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 1974، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون المرور.

يجري هذا الفحص طبيب محلف يعتمد الوالي، ويكلف الطبيب معاينة ما اذا كان المترشحون غير مصابين بأي عجز بدني يتمارض وتسليم رخصة سياقة السيارات من الصنف المطلوب أو الابقاء على الرخص المسلمة.

### (1) الفحص الطبي الدوري :

يجري فحص طبي دوري على المترشحين لنيل رخصة السياقة من اصناف «ج» و «د» و «و» المحددة في المادة 2 أعلاه، أو على السائقين الحائزين اياها.

ويجرى هذا الفحص الطبي قبل تسليمها أول مرة، ومن أجل تجديدها تبعا للفترات الدورية الآتية :

— الصنف «ج» : يتعين على السائقين الحائزين رخصة السياقة، البالغين من العمر 35 سنة أن يجروا فحصا طبيا جديدا . ويجدد هذا الفحص كل خمس (5) سنوات حتى يبلغ السائق ستين (60) سنة .

ويجرى هذا الفحص كل عام على السائقين الذين تجاوزوا 60 سنة .

— الصنف «د» : يتعين على السائقين الحائزين رخصة السياقة اجراء فحص طبي جديد كل خمس (5) سنوات اذا كان سن السائق خمسا وأربعين (45) سنة، وكل عام اذا تجاوز عمر السائق ستين (60) سنة .

يتعين على حائز الرخصة الذي يرغب في تجديدها عند انقضاء هذه المدة أن يخضع لفحص طبي جديد .

— الصنف «ب» السيارات المخصصة لنقل الاشخاص، التي تشتمل، بالاضافة الى مقعد السائق، على ثمانية أماكن لركاب جالسين، على الأكثر، أو المخصصة لنقل البضائع، التي لا يتجاوز وزنها الكلي المسموح به مع الحمولة 3500 كلغ .

يمكن أن تربط بهذا الصنف من السيارات مقطورة لنقل البضائع لا يتجاوز وزنها الكلي المسموح به مع الحمولة 750 كيلوغرام،

— الصنف «ج» : السيارات المخصصة لنقل البضائع أو المتعاد، التي يتجاوز وزنها الكلي المسموح به مع الحمولة 3500 كيلوغرام .

يمكن أن تربط بهذا الصنف من السيارات مقطورة لنقل البضائع لا يتجاوز وزنها الكلي المسموح به مع الحمولة 750 كيلوغرام .

— الصنف «د» : السيارات التي تنقل أكثر من ثمانية (8) أشخاص ماعدا السائق (باعتبار الاطفال الذين تقل أعمارهم من عشر (10) سنوات يحتلون نصف مكان الشخص الراشد، عندما لا يتجاوز عددهم العشرة (10)، أو تشتمل بالاضافة الى مقعد السائق على أكثر من ثمانية (8) أماكن لركاب جالسين .

يمكن أن تربط بهذا الصنف من السيارات مقطورة لنقل البضائع لا يتجاوز وزنها الكلي المسموح به مع الحمولة 750 كيلومتر .

— الصنف «هـ» : السيارات الواردة في الاصناف «ب» و «ج» و «د» المربوطة بها مقطورة لنقل البضائع يتجاوز وزنها الكلي المسموح به مع الحمولة 750 كيلوغرام .

— الصنف «و» : السيارات الواردة في الاصناف «أ» و «أ1» و «ب» التي يسوقها العجزة والمهياة خصيصا تبعا لمعزم .

ولتطبيق الاحكام المتعلقة بالصنفين «ب» و «د»، يراد بالمكان الممد للجلوس، المكان العادي المخصص للشخص الراشد .

السياقة وتكون هذه الاصابة تتنافى مع الاحتفاظ برخصة السياقة.

— السائقون الذين ألغيت رخصتهم للسياسة عملا بالمادة 263 من الامر رقم 74 - 107 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 1974، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون المرور، والذين ينتظرون اجتياز الامتحانات اللازمة للحصول على الرخصة المذكورة من جديد. وفي هذه الحالة، يستكمل الفحص الطبي بفحص بسيكو تقنى يجريه طبيب محلف معتمد.

(ج) يمكن أن يفرض فحص طبي على السائقين العائزين رخصة السياقة الذين تعرضوا للتدابير الآتية أو كانوا في إحدى الوضعيات الخاصة الآتية ببيانها :

— السائقون المتورطون في حادث مرور تسبب في اصابات بدنية.

— السائقون الذين كانوا موضوع اجراء بتعطيل رخصهم عملا بأحكام الامر رقم 74 - 107 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 1974 والمتضمن قانون المرور، المعدل والمتمم،

— السائقون الذين يمكن أن يرى الوالى أن حالتهم لا تتفق مع احتفاظهم برخصة السياقة اعتمادا على معلوماته عنهم.

المادة 4 : يجب على السائقين المشار اليهم في الفقرة 3 - I من المادة 3 أعلاه أن يخضعوا لفحص يجريه عليهم طبيب محلف معتمد، قبل التاريخ الذى تنتهى فيه الصلاحية القانونية المذكورة في رخصهم للسياسة.

ويجب عليهم أن يقدموا طبقا لهذا الغرض، الى الولاية التى يقيمون فيها، قبل انتهاء الصلاحية القانونية لرخصتهم. ثم ان تمديد صلاحية رخصتهم يتوقف على نتيجة هذا الفحص الطبي الاجبارى الدورى بسبب سنهم، ويجب أن تودع الشهادة الطبية، التى تثبت تأهيلهم البدنى لسياقة السيارات لدى الولاية، فى الشهر الذى يصادف تاريخ ذكرى ميلادهم على الاكثر. وابتداء من ذلك

— الصنف «و» : يتعين على السائقين الحائزين رخصة السياقة من الصنف «و» أن يخضعوا لفحص طبي كل سنة.

(2) الفحص الطبي العارض، بمبادرة من الوالى :

(أ) يجب أن يخضع المترشحون لنيل رخصة سياقة السيارات من اصناف «أ» و «إ» و «ب» كما ورد تحديدها فى المادة 2 أعلاه، لفحص طبي فى المادة 2 أعلاه، لفحص طبي فى الحالات الآتية :  
— اذا كانوا مصابين بفقدان البصر كليا فى احدى العينين.

— اذا كانوا موضوع قرار بالاعفاء (المؤقت أو النهائى) أو حائزين معاش عجز مدنى أو عسكري.  
— اذا صرحوا فى طلبهم بأنهم مصابون بمجز بدنى من شأنه أن يتنافى مع تسليمهم رخصة السياقة.

— اذا كانوا موضوع طلب للمثول أمام الطبيب المحلف المعتمد، بمبادرة من الممتحن فى رخص السياقة اثر معاينات لاحظها أثناء اجراء الامتحان الخاص بالحصول على رخصة السياقة.

ويجرب هذا الفحص الطبي مرة واحدة من حيث المبدأ، الا أنه يمكن الوالى بناء على رأى الطبيب المحلف المعتمد، اخضاع حائز رخصة السياقة التى تسلم بعد هذا الفحص الطبي، لفحوص طبية فورية أو لاحقة يجريها أطباء متخصصون.

(ب) يجب أن يخضع السائقون الحائزون رخصة السياقة لفحص طبي عندما يتعرضون لاحد التدابير الآتية، أو يكونون فى حالة من الحالات الخاصة الآتية ببيانها :

— السائقون الذين أقاموا فى مؤسسات الامراض العقلية، وفى هذه الحالة، يطلب رأى طبيب الامراض العقلية المحلف.

— السائقون الذين يتعرضون لاصابة مؤقتة أو دائمة فى وقت لاحق لحصولهم على رخصة

بدنى يتنافى مع تسليمهم رخص السياقة الخاصة بالاصناف المذكورة أو الاحتفاظ بها.

يجب أن تحمل رخص السياقة الخاصة بالصنف «ب» أو «و» المشار اليها فى الفقرة 2 أعلاه الملاحظة الآتية : «صالحة لسياقة سيارة من الصنف «ب» أو «و» موصولة بها مقطورة لنقل البضائع يتجاوز وزنها الكلى حمولة 750 كيلوغرام».

المادة 7 : يذكر الطبيب المحلف المعتمد فى المطبوع المخصص لهذا الغرض، عقب الفحص الطبي، أهلية المترشح أو السائق أو عدم أهليته لسياقة السيارات الخاصة بالصنف أو الاصناف المطلوبة أو التى هى فى حوزة المعنى.

يجب على الطبيب، عندما يلاحظ عدم الاهلية أن يخبر المعنيين، الا فى حالات استثنائية، بالاسباب الطبية الدافعة الى اتخاذ قرار عدم الاهلية.

ويمكنه، متى رأى ذلك مفيدا، أن يطلب قبل الادلاء بأية بيانات، فحصا مكثلا يجريه طبيب اختصاصى واحد أو عدة اختصاصيين، وحينئذ لا يعتمد الى تحرير الشهادة الطبية الا بعد اتصاله بنتائج هذا الفحص المكمل.

وعلى الطبيب العام أو الاختصاصيين أن يذكروا، عند الاقتضاء، ضرورة استعمال نظارات مصححة أو جهاز تعويضى.

وكذلك، اذا كان المترشح مصابا بعلة كفيفة بأن تكون محل تسليم رخصة سياقة مدة صلاحيتها محدودة، فيجب أن تبين هذه المدة فى الشهادة الطبية، ولا يمكن أن تتجاوز خمس (5) سنوات على أن يحسب تاريخ حد الصلاحية المسجل فى الرخصة ابتداء من تاريخ الفحص الطبي.

وخلافا لهذه القاعدة يجب أن يصادف التاريخ الذى تنتهى عنده صلاحية الرخصة تاريخ ذكرى ميلاد السائق، ثم ان مدة صلاحية رخصة السياقة، عندما يبلغ السائق 60 عاما، تقتصر على سنة (1) واحدة.

الوقت يكون تاريخ الصلاحية القانونية المثبت على رخصة السياقة هو تاريخ ميلاد صاحبها.

واذا لم يطلب التجديد فى الآجال المحددة اعتبرت الرخصة معطلة، وينتج عن ذلك أن السائقين الذين لم يسموا الى تجديد صلاحية رخصتهم للسياقة فى الوقت المناسب يجب اعتبارهم كما لو كانوا مجردين من المستند الصالح لصنف السيارة المعنية.

وعندما تثبت أهلية الطالبين عقب الفحص الطبي، فإن رخصة السياقة تعود اليها صحتها القانونية حسب الآتى :

1- اما لمدة الفترة العادية المقررة فى المادة 3-1 أعلاه تبعا لسن السائق.

2- واما للفترة التى يبينها الوالى بناء على اقتراح الطبيب المحلف المعتمد، فى حالة تسليم رخصة للسياقة محدودة الصلاحية القانونية.

المادة 5 : عندما يغفل صاحب رخصة السياقة أو يرفض الخضوع فى الآجال المحددة لفحص من الفحوص الطبية التى قد يأمر بها الوالى، يتعين على هذا الاخير أن يحكم بتعطيل رخصة السياقة الى أن تقدم شهادة طبية بالموافقة يسلمها الطبيب المحلف المعتمد، وفقا لاحكام قانون المرور.

المادة 6 : يمكن أن تمنح رخصة السياقة من الصنف «و» (A) المقصورة صلاحياتها على سياقة السيارات الصغيرة ذات المحرك، الخاصة بذوى العاهات (التي لها ثلاث أو أربع عجلات مزودة بمحرك ولا تتجاوز سعة محركها 125 سم<sup>3</sup> لسائقى هذه السيارات المخصصة لذوى العاهات بناء على الاستظهار بشهادة طبية بالموافقة يسلمها الطبيب المحلف المعتمد تثبت عدم اصابتهم بعجز بدنى آخر غير العجز الذى يصيب أطرافهم (السفلى).

يمكن أن تمنح رخصة سياقة السيارات من الصنف «هـ» للسائقين الحائزين رخصة سياقة السيارات من صنفى «ب» أو «و» (ب) بناء على الاستظهار بشهادة طبية تثبت عدم اصابهم بعجز

(2) قسم عملى يشتمل على اختبارين :

(أ) اختبار فى «معالجة السياقة» يجرى بعيدا عن حركة المرور وفى أرض معدة للاختبارات الخاصة ،

(ب) اختبار تطبيقى بأتم المعنى، فى طريق عمومى، داخل حركة مرور عامة، يسمح بالتحقق مما اذا كان مستوى تكوين المترشح يمكنه من السير وحده .

يجب على المترشحين لنيل رخصة السياقة من الصنف «أ I» أن يجتازوا بنجاح امتحانا يقتصر على الاختبار النظرى على النحو الذى ورد تحديده أعلاه .

يجتاز المترشحون لنيل رخصة السياقة من الصنف «و» الامتحان المحدد فى المادة 6 أعلاه . ويتحقق الممتحن أثناء الاختبار التطبيقى من أن التعديلات الخاصة التى أدخلت على السيارة تستخدم استخداما فعالا .

وعندما يقوم الممتحن بملاحظات خلال الامتحان تتعلق على الخصوص بتقلد المترشح نظارات مصححة للبصر أو جهازا تعويضيا، يتعين على ذلك الممتحن أن يطلب من الوالى التنصيص فى رخصة السياقة على تلك الملاحظات باعتبارها شرطا مقيدا مألوفاً .

يمكن أن يطلب الممتحن من الوالى اجراء فحص طبي على المترشح، اذا ما لاحظ - أثناء الاختبار التطبيقى - أن به ما يتنافى مع سياقة السيارات .

عندما يصاب السائق، بعد استلامه رخصة السياقة، بعاة كفيفة بأن تؤدى الى تغيير رخصته واستبدال بها رخصة من الصنف «و»، يتحقق الممتحن من مدى فعالية استعمال التعديلات التى أمر بها الطبيب المحلف المعتمد .

المادة 10 : لا يجتاز الاختبارات التطبيقية الا المترشحون الذين يحصلون على نتيجة مقبولة فى الاختبار النظرى .

المادة 8 : اذا استقر رأى الطبيب المحلف المعتمد

على عدم أهلية المترشح أو السائق، جاز لهذا الاخير أن يطلب المثل أمام طبيب متخصص، على أن هذا الفحص الجديد لا يشكل عائقا يمنع الوالى من قيامه فوراً بتعطيل صلاحية رخصة السياقة .

لا يمنع الرأى غير الموافق الذى يصدره الطبيب المتخصص امكانية تقدم المترشح أو السائق بطلب جديد لكى يجرى عليه فحص جديد أمام الطبيب المحلف المعتمد، الا اذا لاحظ الطبيب المتخصص اصابة مزمنة لا تقبل العلاج وتتسبب فى عجز نهائى .

غير أن هذا الطلب الجديد لا يمكن تقديمه الا بعد مرور ستة (6) أشهر على صدور رأى الطبيب المتخصص .

اذا أصيب المترشح أو السائق ببتير، أو باضطراب وظيفى، حديث أو مورث، لعضو أو لعدة أعضاء مما يطابق مانعا أو عدة موانع واردة فى قائمة ضروب العجز البدنى، ثم اكتسب عن طريق اعادة التدريب أو بأى وسيلة أخرى قدرة استثنائية على سياقة السيارات، فانه يستطيع أن يطلب من الوالى فحصا جديدا يجرى عليه طبيب محلف معتمد، بعد فحص الطبيب المتخصص .

وعندما تطرح حالة المترشح أو السائق البدنية مشاكل استثنائية لا تتوفر لها الحلول فى النصوص الجارى بها العمل، فعلى الوالى أن يخطر بذلك وزير النقل والصيد البحري .

المادة 9 : يجتاز المترشحون لنيل رخص سياقة

السيارات من الاصناف «أ» و «أ I» و «ب» و «ج» و «د» و «هـ»، امتحانا تقنيا أمام ممتحن خاص يرخص السياقة، طبقا لاحكام الامر رقم 74 - 107 المؤرخ فى 6 ديسمبر سنة 1974، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون المرور، ويشتمل هذا الامتحان التقنى على ما يأتى :

(I) قسم نظرى يتناول المعرفة القياسية لقواعد المرور ونظرية سياقة السيارات، ويجرى الاختبار حسب طريقة سمعية بصرية ،

تقوم هذه الشهادة المؤقتة للكفاءة المسماة «شهادة نجاح» لدى مصالح الشرطة أو الدرك الوطني، لمدة ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ الامتحان، مقام رخصة السياقة سواء بالنسبة الى صنف رخص السياقة المذكور فيها أم بالنسبة الى المعادلات المرتبطة بهذا الصنف بموجب التنظيم المعمول به. وإذا نسي السائق أو أهمل سحب رخصته النهائية عند انقضاء فترة ثلاثة (3) أشهر فإنه يعد كما لو كان خلوا من الرخصة التي تسمح له بسياسة السيارات.

وفيما يتعلق بالمرشحين لنيل رخص سياقة السيارات من الصنف «و»، يسلم الممتحن شهادة النجاح عندما يقرر بأن نتيجة الامتحان التقني مرضية وبأن الاجهزة التعويضية والتعديلات ملائمة ومستعملة بفعالية، وينبغي أن تذكر هذه الاجهزة التعويضية والتعديلات في شهادة النجاح.

المادة I3 : I) يتولى الوالى، بالاستناد الى رأى الممتحن ورأى الطبيب المحلف المعتمد عند الاقتضاء، تسليم الرخصة النهائية التي يذكر فيها صنف أو أصناف السيارات التي تصلح هذه الرخصة لسياقتها.

يذكر الوالى فى رخصة السياقة صنف السيارات المأذون بسيافتها، زيادة على ملاحظة صنف السيارة التي أجريت بها الاختبارات التقنية.

وإذا كان المترشح من الذين سبقت لهم حيازة رخصة للسياسة، فإن الوالى يضيف فى هذه الرخصة الملاحظات المطابقة.

2) تمنح رخص سياقة السيارات الخاصة بالأصناف المذكورة فى الفقرة 3 - I من المادة 3 أعلاه لفترة زمنية تختلف مدتها تبعا لسن السائق. ويمكن والى الولاية التي يقيم فيها صاحب الرخصة أن يمدد صلاحيتها عند انقضاء هذه الفترة استنادا الى شهادة طبية يسلمها طبيب محلف معتمد تثبت أن

وفى حالة الرسوب، يستدعى المترشحون من جديد فى أجل يتراوح بين 15 و 30 يوما لإجتياز الاختبار الذى رسبوا فيه.

المادة II : تعد الاختبارات التي يجتاها المترشحون فى الحالات الآتية باطلة :

I) أثناء الفترة التي يكون المترشح محروما فيها من حقه فى السياقة بقرار الفاء أو تعطيل رخصة سياقة سابقة، أو بقرار يمنعه من التماس رخصة السياقة.

2) فى حالة تزوير بيانات الهوية، أو احلال أشخاص آخرين فى الامتحان محل الأشخاص المعنيين أو محاولة ذلك، وفى حالة تقديم طلب الى ولايات عديدة فى آن واحد، أو طلب الحصول على رخصة سياقة سبق الحصول عليها عن طريق المعادلة.

3) فى حالة تصريحات مزورة، عندما يكون تحويل رخصة سياقة عسكرية الى رخصة سياقة مدنية من الصنف ذاته، قد تم الحصول عليها أو هى فى طريق الحصول عليها.

4) فى حالة تصريحات مزورة عندما يكون تبديل رخصة سياقة أجنبية برخصة سياقة جزائرية من الصنف ذاته، قد تم الحصول عليها أو هى فى طريق الحصول عليها.

كل رخصة سياقة تم تسليمها فى حالة من الحالات المذكورة أعلاه أو تم الحصول عليها عن الغش والتزوير، يجب سحبها فورا دون المساس بالمتابعات الجنائية التي يتعرض لها المترشح.

المادة I2 : عندما يقرر الممتحن بأن نتيجة الامتحان التقنى مرضية، يسلم المترشح - فيما عدا الحالات التي تهم الصنف «و» - شهادة كفاءة مؤقتة يذكر فيها صنف السيارة الذى اجتاز الامتحان فى سياقتها، كما يذكر فيها عند الاقتضاء ملاحظات قيود الصلاحية أو حدودها.

1) يستطيع ضباط الجيش الوطنى الشعبى ، الحائزون رخصة سياقة عسكرية، تحويل رخصتهم الى رخصة سياقة مدنية فى أى وقت ،

2) لا يمكن ضباط الصف والجنود العاملين، الحائزين رخصة سياقة عسكرية، تحويل رخصتهم الى رخصة سياقة مدنية، الا اذا كانت رخصة السياقة العسكرية قد سلموا اياها منذ أكثر من ثلاث (3) سنوات ،

3) يمكن جنود الخدمة الوطنية أن يحولوا رخصهم العسكرية الخاصة بالسياقة الى رخص مدنية خلال فترة اثنى عشر (12) شهرا بعد تاريخ تسريحهم .

وفى حالة وفاة هذا الاجل، يلزم المعنى باجتياز امتحان تقنى جديد .

المادة 16 : يجب على المعنى، من أجل الحصول على تحويل رخصة السياقة العسكرية، أن يسلم للمصلحة المعنية التابعة للولاية التى يقيم فيها النسخة الاصلية لرخصة السياقة العسكرية مصحوبة، عند الاقتضاء، بالنسبة الى الجنود العاملين، بشهادة انتساب الى الجيش، تسلمها السلطة العسكرية المختصة، وبالوثائق التى ينص عليها التنظيم الجارى به العمل .

المادة 17 : يشترط، لتحويل رخصة السياقة العسكرية الى رخصة سياقة مدنية، الاستظهار بشهادة طبية تثبت الاهلية للسياقة، وذلك فى جميع الحالات التى تتطلبها أحكام هذا القرار قبل تسليم رخصة السياقة المطلوبة .

يمنع تحويل رخصة عسكرية للسياقة الى رخصة مدنية للسياقة من نفس الصنف، عندما يكون طالبها حائزا رخصة مدنية من هذا الصنف أو تحت طائلة اجراء بابطال هذه الرخصة .

المادة 18 : تبقى رخص السياقة التى سلمت وفقا لاتفاقية فيينا المبرمة سنة 1968 بخصوص حركة المرور، والتى وقعتها جميع البلدان التى تربطها

السائق مايزال أهلا لسياقة سيارات من هذه الاصناف . وينص على هذا التمديد فى رخصة السياقة .

وفى حالة ما اذا لم يطلب صاحب الرخصة المشار اليها أعلاه تجديدها أو لم يحصل عليها، فإن رخصة السياقة الخاصة بالاصناف «أ» أو «A1» أو «ب» التى قد يكون حائزا اياها تبقى صالحة، مالم يكن ثمة بيان طبي يخالف ذلك .

3) يجب أن يبين أيضا فى الرخصة، عند الاقتضاء، ما يأتى :

أ) مدة صلاحيتها، اذا كانت ممنوحة لفترة زمنية محدودة بسبب عجز بدنى فى المترشح ،

ب) التعديلات التى يجب أن تتضمنها السيارة متى كان الامر يتعلق برخصة سياقة السيارات من الصنف «و» .

ج) وجوب تقلد النظارات التصحيحية أو الاجهزة التعويضية .

المادة 14 : يتم تسليم رخصة سياقة السيارات من الصنف «هـ» بدون اجراء امتحان تقنى، ويكفى الاستظهار بشهادة طبية موافقة يسلمها الطبيب المحلف المعتمد .

يعفى من هذا الفحص الطبى المترشحون المشهود لهم بالاهلية للسياقة على اثر فحص من الفحوص الطبية المنصوص عليها فى المادة 3 من هذا القرار .

وفى هذه الحالة، يكون تاريخ انقضاء مدة صلاحية رخصة السياقة «هـ» هو نفس تاريخ رخصة السياقة الخاصة بالسيارة القاطرة، اذا كانت هذه الرخصة محدودة مدة الصلاحية . والا فان مدة الصلاحية تكون محدودة بخمس (5) سنوات .

المادة 15 : تحول رخص السياقة التى تسلمها وزارة الدفاع الوطنى للعسكريين من الجيش الوطنى الشعبى حسب الترتيبات الآتية :

والمتمضن قانون المرور، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 122 منه ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 36 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982، الذى يحدد صلاحيات وزير النقل والصيد البحرى ،

— وبناء على اقتراح المدير العام للنقل البرى ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يجب ألا يشغل المقعد المحاذى للمقعد سائق السيارة طفل يقل عمره عن عشر (10) سنوات، الا اذا كان الطفل يحظى بحماية فعالة يوفرها حزام أمن يظل ثابتا طوال المسافة كلها، وهذا فى اطار المادة 122 من الامر رقم 74 — 107 المؤرخ فى 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974، المعدل والمتمم والمتمضن قانون المرور .

المادة 2 : خلافا لاحكام المادة الاولى اعلاه، لا يمنع نقل اطفال تقل أعمارهم عن عشر (10) سنين فى المقاعد الامامية للسيارة فى الحالات الآتية :

أ — السيارات التى ليست لها مقاعد خلفية ،

ب — السيارات التى تكون مقاعدها غير صالحة للاستعمال مؤقتا (كالسيارات من نوع «بريك» والسيارات التجارية خاصة) ،

ج — السيارات الخصوصية التى تنقل عددا كبيرا من الاطفال، بحيث يوضعون جميعا فى المقاعد الخلفية (كالسيارات المستعملة لنقل الاطفال، والاسر المتعددة الافراد خاصة) ،

د — سيارات النقل المشتركة للاشخاص شريطة أن تكون جميع المقاعد الاخرى مشغولة بالاطفال .

المادة 3 : يكلف المدير العام للنقل البرى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 7 جمادى الثانية عام 1402 اول أبريل سنة 1982 .

صالح قوجيل

مع الجزائر اتفاقيات أو اتفاقات دولية أو ثنائية تتعلق بهذه الفاية، صالحة لصنف أو اصناف السيارات التى تتعلق بها فى جميع انحاء التراب الجزائرى لمدة سنة ابتداء من تاريخ دخول صاحبها الجزائر .

وبعد هذه الفترة يجب تبديل هذه الرخص برخص جزائرية من نفس الصنف .

ومن ناحية أخرى، تخضع عملية التبديل لتقديم شهادة اهلية وتسليم شهادة طبية تثبت الاهلية فى جميع الحالات التى تتطلبها احكام هذا القرار، قبل تسليم الرخصة الجزائرية للسياسة المطلوبة .

المادة 19 : يستمر تنظيم اختبارات الامتحان الخاص برخصة السياقة، وفقا للاجراء الجارى به العمل، عند صدور هذا القرار، طوال الفترة الانتقالية اللازمة لانجاز الهياكل الاساسية والمنشآت التقنية الملائمة لاجراء الاختبارات النظرية والتطبيقية على النحو المقرر فى المادة 9 اعلاه (الامتحان السسمى البصرى) .

المادة 20 : تلغى جميع الاحكام السابقة المخالفة لاحكام هذا القرار .

المادة 21 : يكلف الولاة بتنفيذ هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 7 جمادى الثانية عام 1402 اول أبريل سنة 1982 .

صالح قوجيل

قرار مؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق اول أبريل سنة 1982 يتعلق بأمن المسافرين على متن السيارات .

ان وزير النقل والصيد البحرى ،

— بمقتضى الامر رقم 74 — 107 المؤرخ فى 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974

قرار مؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول أبريل سنة 1982 يحدد السرعة القصوى المسموح بها لجر بعض العربات .

ان وزير النقل والصيد البحري ،

— بمقتضى الامر رقم 74 — 107 المؤرخ في 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974 المعدل والمتمم والمتضمن قانون المرور ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 36 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 ، الذى يحدد صلاحيات وزير النقل والصيد البحري ،

— وبناء على اقتراح المدير العام للنقل البرى ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يستهدف هذا القرار، فى اطار احكام الامر رقم 74 — 107 المؤرخ فى 6 ديسمبر سنة 1974 والمعدل والمتمم والمتضمن قانون المرور، تحديد السرعة القصوى المسموح بها لمركبات السيارات الجارة والمجرورة .

المادة 2 : تحدد السرعة القصوى المسموح بها للسيارة الجارة والسيارة المجرورة بستين (60) كيلومتر فى الساعة عندما تكون السياراتان موصولتين برابط صلب فى شكل « V » مدعوم بقناة فرملة تسيير من موقع قيادة السيارة الجارة، وتسمح بكبح هذه السيارة والسيارة المجرورة فى آن واحد، وهذا مع اتخاذ جميع التدابير، بحيث لا يؤدى أى انفصام محتمل فى قناة الفرملة الى تعطيل جهاز الفرملة فى السيارة الجارة .

تخفض هذه السرعة القصوى الى 45 كيلومتر فى الساعة عندما تتم عملية الجر بواسطة ربط صلب غير مقترن بقناة الفرملة من السيارة الجارة والسيارة المجرورة .

المادة 3 : تحدد السرعة القصوى المسموح بها بخمسة وعشرين (25) كيلومتر فى الساعة لمركب

السيارة الجارة والسيارة المجرورة التى يرفع مقدمها برافعة مثبتة فى السيارة الجارة .

المادة 4 : تحدد السرعة القصوى بخمسة وعشرين (25) كيلومتر فى الساعة لمركب السيارة الجارة والسيارة المجرورة عندما لا يكون الرباط الواصل بينهما صلبا .

المادة 5 : تطبيقا لاحكام المادة 318 من الامر رقم 74 — 107 المؤرخ فى 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974، المعدل والمتمم والمتضمن قانون المرور، يمكن الولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية أن يفرضوا تدابير أكثر صرامة اذا ما تطلبت ذلك مصلحة الامن أو النظام العام .

المادة 6 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 7 جمادى الثانية عام 1402 أول أبريل سنة 1982 .

صالح قوجيل

قرار مؤرخ فى 7 جمادى الثانية عام 1402 الموافق أول أبريل سنة 1982 يحدد العلامة المميزة ووجوب اثباتها على بعض السيارات .

ان وزير النقل والصيد البحري ،

— بمقتضى الامر رقم 74 — 107 المؤرخ فى 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974 والمتضمن قانون المرور، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 17 منه، المعدل والمتمم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 71 — 185 المؤرخ فى 7 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 30 يونيو سنة 1971 والمتضمن ترسيم الارقام العربية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 36 المؤرخ فى 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 ، الذى يحدد صلاحيات وزير النقل والصيد البحري ، — وبناء على اقتراح المدير العام للنقل البرى ،



## وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف مهندسين للدولة في الطاقة والصناعات البتروكيمياوية.

ان وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،  
وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح  
الاداري ،

— بمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 28  
صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن  
القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل  
والمتمم، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 68 — 82 المؤرخ في 28  
محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن  
سن الخدمة الوطنية، ومجموع النصوص ذات الطابع  
التشريعي أو التنظيمي التي تخضع لها هذه  
المؤسسة ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 2 المؤرخ في 24  
ذى القعدة عام 1391 الموافق 20 يناير سنة 1971  
والمتضمن تمديد أحكام الامر رقم 68 — 92 المؤرخ  
في 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة  
اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ في  
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق  
بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي  
أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ في  
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق  
بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء  
جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهبة  
التحرير الوطني ومجموع النصوص التي عدلته  
وتممته ،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : عملا بالمادة 17 من الامر رقم  
74 — 107 المؤرخ في 22 ذى القعدة عام 1394 الموافق  
6 ديسمبر سنة 1974 المعدل والمتمم والمتضمن قانون  
المرور، يتعين على السيارة ذات المحرك التي يسوقها  
أشخاص حائزون رخصة السياقة منذ أقل من سنة  
ولمزمون بعدم تجاوز سرعة 80 كيلومتر في الساعة،  
أن تحمل بيان هذه السرعة واضحا في مؤخرتها على  
الجهة اليسرى بالارقام يقل ارتفاعها عن عشرة (10)  
سنتيمترات داخل دائرة بيضاء قطرها خمسة عشر  
(15) سنتيمتر، ويمكن أن تكون قابلة للتنحية .

المادة 2 : يجب أن تكون هذه الدائرة في مكان  
لا يحجب صفائح السيارة ورقم تسجيلها ورؤية  
مختلف وسائل الانارة والاشارات الضوئية المثبتة  
خلفها ومجال نظر السائق .

لا يمكن، في أى حال من الاحوال، أن تثبت  
هذه الدائرة البيانية على الزجاج الخلفى للسيارة .  
المادة 3 : يمنع اثبات الدائرة على أية سيارة  
تحمل علامة دالة على سرعة تقل عن 80 كيلومتر  
في الساعة، بسبب وفرتها الاجمالي المسموح به  
مع الحمولة، عندما تكون في حالة سير .

المادة 4 : تطبق أحكام هذا القرار بعد ثلاثة  
(3) أشهر من نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 5 : يكلف المدير العام للنقل البري  
والولاية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي  
ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 7 جمادى الثانية عام 1402  
الموافق أول أبريل سنة 1982 .

عن وزير النقل والصيد  
البحري  
الامين العام  
الصادق بن محجوبة

المادة 3 : يجب أن يبلغ المترشحون من العمر 35 سنة على الأكثر في أول يناير من سنة المسابقة ويحوزون شهادة مهندس الدولة أو شهادة معادلة لها .

يؤخر حد السن بسنة من كل ولد في الكفالة على أن لا يتجاوز ذلك 5 سنوات . ويرفع هذا المجموع الى 10 سنوات لأعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني .

المادة 4 : يجب أن تحتوى ملفات الترشيح على الوثائق الآتية :

- طلب خطي للمشاركة في المسابقة ،
- شهادة الميلاد أو شهادة فردية للحالة المدنية (للمترشحين المتزوجين) لا يتجاوز تاريخها سنة .
- شهادة السوابق القضائية لا يتجاوز تاريخها 3 أشهر (المذكرة رقم 3) .
- شهادة الجنسية الجزائرية .
- نسخة طبق الاصل لشهادة مهندس الدولة .
- شهادة تبين وضعية المترشح ازاء الخدمة الوطنية ،
- شهادتان طبيتان الأولى من طبيب عام والثانية من طبيب في الامراض الصدرية تثبتان ان المترشح غير مصاب بمرض أو عاهة تمنعه من القيام بالعمل المطلوب ،

- وعند الاقتضاء شهادة من السجل البلدي لأعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني .
- شهادة تثبت مستوى معرفة اللغة الوطنية .

المادة 5 : تضبط قائمة المترشحين الناجحين في المسابقة لجنة تتكون من :  
- مدير الادارة العامة لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية ، رئيسا ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المحددة بموجب الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ، والمعدل بالمرسوم رقم 68 - 209 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 210 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بالاحكام القانونية الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسي الدولة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1391 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتميين في الوظائف العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 360 المؤرخ في 22 صفر عام 1402 الموافق 19 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن احداث سلك لمهندسي الدولة في الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 المعدل للمادتين 3 و 4 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 فبراير سنة 1970 المعددة بموجبه مستويات معرفة اللغة الوطنية التي يجب أن يشتملها موظفو ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يحدد هذا القرار كيفيات اجراء المسابقة على اساس الشهادات لتوظيف مهندسي الدولة في الطاقة والصناعات البتروكيماوية بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

المادة 2 : يحدد قرار اجراء المسابقة الذي يتخذ سنويا ، عدد المناصب المعروضة وتاريخ اجراء المسابقة ومكانها وتاريخ انتهاء التسجيل ، وكذلك العنوان الذي يجب أن ترسل اليه ملفات الترشيح .

التشريعي أو التنظيمي التي تخضع لها هذه المؤسسة ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 2 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1391 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمتضمن تمديد أحكام الامر رقم 68 — 92 المؤرخ في 26 أبريل سنة 1968 والقاضي باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يمثلهم ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية واعادة ترتيب اعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجهته التحرير الوطني ومجموع النصوص التي عدلته وتممته ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 151 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين ، والمعدل بالمرسوم رقم 68 — 209 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 211 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتعلق بالاحكام القانونية الاساسية المشتركة المطبقة على مهندسي التطبيق ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 71 — 43 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1391 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين في الوظائف العمومية ،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 362 المؤرخ في 22 صفر عام 1402 الموافق 19 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن احداث سلك لمهندسي التطبيق في الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،

— المدير العام للوظيفة العمومية، أو مثله ،  
— مدير التكوين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،

— نائب مدير الموظفين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،  
— مهندس الدولة مرسوم .

المادة 6 : يعين المترشحون الناجحون في المسابقة مهندسين للدولة متمرنين .

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 .

وزير الطاقة والصناعات كاتب الدولة للوظيفة  
البتروكيماوية العمومية والاصلاح  
بلقاسم نابي الاداري  
جلول الخطيب

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف مهندسين للتطبيق في الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

ان وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،  
وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 68 — 82 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية، ومجموع النصوص ذات الطابع

- شهادة الجنسية الجزائرية .
- نسخة طبق الاصل لشهادة مهندس تطبيق .
- شهادة تبين وضعية المترشح ازاء الخدمة الوطنية .
- شهادتان طبيتان الاولى من طبيب عام والثانية من طبيب فى الامراض الصدرية تثبتان ان المترشح غير مصاب بمرض او عاهة تمنعه من القيام بالعمل المطلوب .
- وعند الاقتضاء شهادة من السجل البلدى لاجضاء جيش التحرير الوطنى او المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى .
- شهادة تثبت مستوى معرفة اللغة الوطنية .
- المادة 5 : تضبط قائمة المترشحين الناجحين فى المسابقة لجنة تتكون من :
  - مدير الادارة العامة لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية، رئيسا ،
  - المدير العام للوظيفة العمومية، او ممثله ،
  - مدير التكوين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،
  - نائب مدير الموظفين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية،
  - مهندس تطبيق فى الطاقة والصناعات البتروكيماوية .
- المادة 6 : يعين المترشحون الناجحون فى المسابقة مهندسين فى التطبيق متمرنين .
- المادة 7 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- حرر بالجزائر فى 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 .
- وزير الطاقة والصناعات كاتب الدولة للوظيفة البتروكيماوية العموميه والاصلاح  
بلقاسم سايى  
الادارى  
جلول الحطيط

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 المعدل للمادتين 3 و 4 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 فبراير سنة 1970 المحددة بموجبه مستويات معرفة اللغة الوطنية التى يجب ان يشتملها موظفو ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية .

بقراران مائلى :

المادة الاولى : يحدد هذا القرار كىفيات اجراء المسابقة على اساس الشهادات لتوظيف مهندسين للتطبيق فى الطاقة والصناعات البتروكيماوية بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

المادة 2 : يحدد قرار اجراء المسابقة الذى يتخذ سنويا، عدد المناصب المعروضة وتاريخ اجراء المسابقة ومكانها وتاريخ انتهاء التسجيل، وكذلك العنوان الذى يجب ان ترسل اليه ملفات الترشح .

المادة 3 : يجب ان يبلغ المترشحون من العمر 35 سنة على الاكثر فى اول يناير من سنة المسابقة ويحوزون شهادة مهندس تطبيق او شهادة معادلة لها .

يؤخر حد السن بسنة عن كل ولد فى الكفالة على ان لا يتجاوز ذلك 5 سنوات . ويرفع هذا المجموع الى 10 سنوات لاجضاء جيش التحرير الوطنى او المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى .

المادة 4 : يجب ان تحتوى ملفات الترشح على الوثائق الآتية :

- طلب خطى للمشاركة فى المسابقة،
- شهادة السوابق القضائية لا يتجاوز تاريخها 3 (للمترشحين المتزوجين) لا يتجاوز تاريخها سنة .
- شهادة السوابق القضائية لا يتجاوز تاريخها 3 اشهر (المذكرة رقم 3) .

والمدل بالمرسوم رقم 68 - 209 المؤرخ فى 30 مايو سنة 1968 ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى 27 ذى الحجة عام 1391 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعين فى الوظائف العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 361 المؤرخ فى 22 صفر عام 1402 الموافق 19 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن أحداث ملك لمقتضى الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 المعدل للمادتين 3 و 4 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 فبراير سنة 1970 المحددة بموجبه مستويات معرفة اللغة الوطنية التى يجب أن يثبتها موظفو إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية ،

يقرر أن ما يلى :

المادة الأولى : يحدد هذا القرار كىفيات إجراء المسابقة على أساس الشهادات لتوظيف مفتشين فى الطاقة والصناعات البتروكيمياوية بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية .

المادة 2 : يحدد قرار إجراء المسابقة الذى يتخذ سنويا، عدد المناصب المعروضة وتاريخ إجراء المسابقة ومكانها وتاريخ انتهاء التسجيل، وكذلك العنوان الذى يجب أن ترسل إليه ملفات الترشيح .

المادة 3 : يجب أن يبلغ المترشحون من العمر 40 سنة على الأكثر فى أول يناير من سنة المسابقة ويحوزون شهادة مهندس تطبيق أو شهادة معادلة لها .

يؤخر حد السن بسنة عن كل ولد فى الكفالة على أن لا يتجاوز ذلك 5 سنوات . ويرفع هذا المجموع الى 10 سنوات بالنسبة لأعضاء جيش الوطنى .

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 28 جمادى الأولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن إجراء مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف مفتشين فى الطاقة والصناعات البتروكيمياوية .

ان وزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،  
وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإدارى ،

- بمقتضى الأمر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الأساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

- وبمقتضى الأمر رقم 68 - 82 المؤرخ فى 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية، ومجموع النصوص ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التى تخضع لها هذه المؤسسة ،

- وبمقتضى الأمر رقم 71 - 2 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1391 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمتضمن تمديد أحكام الأمر رقم 68 - 92 المؤرخ فى 26 أبريل سنة 1968 والقاضى بأجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية وإعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى ومجموع النصوص التى عدلته وتممته ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المحددة بموجبه الأحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين،

المادة 4 : يجب أن تحتوى ملفات الترشح على الوثائق الآتية :

— طلب خطي للمشاركة في المسابقة،

— شهادة الميلاد أو شهادة فردية للحالة المدنية (للمترشحين المتزوجين) لا يتجاوز تاريخها سنة .

— شهادة السوابق القضائية لا يتجاوز تاريخها 3 أشهر (المذكرة رقم 3) .

— شهادة الجنسية الجزائرية .

— نسخة طبق الاصل لشهادة مهندس تطبيق .

— شهادة تبين وضعية المترشح ازاء الخدمة الوطنية،

— شهادتان طبيتان الاولى من طبيب عام والثانية من طبيب في الامراض الصدرية تثبتان ان المترشح غير مصاب بمرض او عاهة تمنعه من القيام بالعمل المطلوب ،

— وعند الاقتضاء شهادة من السجل البلدي لاعضاء جيش التحرير الوطني او المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني .

— شهادة تثبت مستوى معرفة اللغة الوطنية .

المادة 5 : تضبط قائمة المترشحين الناجحين في المسابقة لجنة تتكون من :

— مدير الادارة العامة لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية، رئيسا ،

— المدير العام للوظيفة العمومية، أو ممثله ،

— مدير التشكوين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية ،

— نائب مدير الموظفين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية،

— مفتش في الطاقة والصناعات البتروكيماوية

رسم .

المادة 6 : يعين المترشحون الناجحون في المسابقة مفتشين متمرنين في الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 .

وزير الطاقة والصناعات كاتب الدولة للوظيفة  
البتروكيماوية العمومية والاصلاح  
بلقاسم نايبى الادارى

جلول الخطيب

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الشهادات لتوظيف تقنيين في الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

ان وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية ، وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى ،

— بمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه ،

— وبمقتضى الامر رقم 68 — 82 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية، ومجموع النصوص ذات الطابع التشريعى أو التنظيمى التى تخضع لها هذه المؤسسة ،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 2 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1391 الموافق 20 يناير سنة 1971 والمتضمن تمديد أحكام الامر رقم 68 — 92 المؤرخ في 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم ،

المادة 2 : يحدد قرار اجراء المسابقة الذي يتخذ سنويا، عدد المناصب المعروضة وتاريخ اجراء المسابقة ومكانها وتاريخ انتهاء التسجيل، وكذلك العنوان الذي يجب أن ترسل اليه ملفات الترشح.

المادة 3 : يجب أن يبلغ المترشحون من العمر 35 سنة على الاكثر في اول يناير من سنة المسابقة ويحوزون شهادة تسلمها مراكز او معاهد تكوين التقنيين.

يؤخر حد السن بسنة عن كل ولد في الكفالة على أن لا يتجاوز ذلك 5 سنوات. ويرفع هذا المجموع الى 10 سنوات لاعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

المادة 4 : يجب أن تحتوى ملفات الترشح على الوثائق الآتية :

— طلب خطي للمشاركة في المسابقة،

— شهادة الميلاد أو شهادة فردية للحالة المدنية (للمترشحين المتزوجين) لا يتجاوز تاريخها سنة.

— شهادة السوابق القضائية لا يتجاوز تاريخها 3 أشهر (المذكرة رقم 3).

— شهادة الجنسية الجزائرية.

— نسخة طبق الاصل لشهادة تقنى.

— شهادة تبين وضعية المترشح ازاء الخدمة الوطنية،

— شهادتان طبيتان الاولى من طبيب عام والثانية من طبيب في الامراض الصدرية تثبتان ان المترشح غير مصاب بمرض أو عاهة تمنعه من القيام بالعمل المطلوب،

— وعند الاقتضاء شهادة من السجل البلدى لاعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى ومجموع النصوص التى عدلته وتممته،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 151 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المحددة بموجبه الاحكام المطبقة على الموظفين المتمرنين، والمعدل بالمرسوم رقم 68 - 209 المؤرخ فى 30 مايو سنة 1968،

— وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى 27 ذى الحجة عام 1391 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 363 المؤرخ فى 22 صفر عام 1402 الموافق 19 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن احداث سلك التقنيين فى الطاقة والصناعات البتروكيماوية،

— وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 21 شوال عام 1392 الموافق 27 نوفمبر سنة 1972 المعدل للمادتين 3 و 4 من القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 12 فبراير سنة 1970 المحددة بموجبيه مستويات معرفة اللغة الوطنية التى يجب أن يثبتها موظفو ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : يحدد هذا القرار كفاءات اجراء المسابقة على أساس الشهادات لتوظيف تقنيين فى الطاقة والصناعات البتروكيماوية، بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية.

- بناء على تقرير كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي،  
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و I52 منه،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم 74 - 71 المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1394 الموافق 12 يوليو سنة 1974 والمتضمن تحديد منطقة تأسيس حديقة الحيوانات والتسليات لمدينة الجزائر،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 49 المؤرخ في 15 جمادى الاولى عام 1401 الموافق 21 مارس سنة 1981 والمتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للغابات واستصلاح الاراضي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 318 المؤرخ في أول صفر عام 1402 الموافق 28 نوفمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء حديقة الحيوانات والتسلية بالجزائر العاصمة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تعدل المادة الاولى من الامر رقم 74 - 71 المؤرخ في 12 يوليو سنة 1974 والمتضمن تحديد منطقة حديقة الحيوانات والتسلية لمدينة الجزائر كالتالي :

«المادة الاولى : تغطي منطقة انشاء حديقة الحيوانات والتسلية لمدينة الجزائر التراب الذي يحدد محيطه في المخطط الملحق بأصل هذا المرسوم».

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

- شهادة تثبت مستوى معرفة اللغة الوطنية.  
المادة 5 : تضبط قائمة المترشحين الناجحين في المسابقة لجنة تتكون من :

- مدير الادارة العامة لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية، رئيسا ،  
- المدير العام للتوظيف العمومية، أو مثله ،  
- مدير التكوين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ،

- نائب مدير الموظفين بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية،

- تقنى في الطاقة والصناعات البتروكيمياوية،  
مرسم.

المادة 6 : يعين المترشحون الناجحون في المسابقة تقنيين متمرنين في الطاقة والصناعات البتروكيمياوية.

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 24 مارس سنة 1982.

وزير الطاقة والصناعات كاتب الدولة للتوظيف  
البتروكيمياوية العمومية والاصلاح  
بلقاسم نابي الاداري  
جلول الخطيب

## كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضي

مرسوم رقم 82 - 198 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تعديل تحديد منطقة انشاء حديقة الحيوانات والتسلية بالجزائر العاصمة.

ان رئيس الجمهورية،



## كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى

مرسوم رقم 82 - 199 مؤرخ في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين الوزير الاول وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - الفقرتان IO و I7 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 16 المؤرخ في 16 ربيع الاول عام 1402 الموافق 12 يناير سنة 1982 والمتضمن تعديل هياكل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 42 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : تشتمل الادارة المركزية لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى الموضوعة تحت سلطة كاتب الدولة، يساعده فى ذلك الامين العام، على ما يأتى :

- المديرية العامة للوظيفة العمومية،  
- المديرية العامة للاصلاح الادائى والتكوين،  
- مديرية الادارة العامة والوسائل.

المادة 2 : تضطلع المديرية العامة للوظيفة العمومية، فى اطار القوانين والتنظيمات والاجراءات المعمول بها، باعداد القواعد التى تحكم وضعية الموظفين التابعين لادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتطبيقها، وتتابع الحياة المهنية لهؤلاء الموظفين ومراقبتها.

وتعمل فضلا على ذلك، على تطوير التعاون التقنى فى مجال الوظيفة العمومية.

وتشتمل المديرية العامة للوظيفة العمومية على ثلاث مديريات :

- مديرية القوانين الاساسية والوظائف العمومية،  
- مديرية التطبيق والمراقبة،  
- مديرية التعاون.

I - تتولى مديرية القوانين الاساسية والوظائف العمومية، بالاشتراك مع المصالح التابعة للوزارات والهيئات المعنية، تحديد القواعد التى تحكم وضعية موظفيها وتطبيق تلك القواعد وجعلها تتلاءم مع متطلبات تنمية البلاد.

وتشتمل على أربع مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للتنظيم وانسجام القوانين الاساسية، وتكلف باعداد الاحكام المشتركة الخاصة بجميع الموظفين التابعين لمختلف ادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، وتطبيقها وتعمل على انسجام الاحكام الخاصة المتعلقة ببعض اصناف هؤلاء الموظفين.

(ب) المديرية الفرعية للتصنيف والاجور، وتكلف باعداد القواعد الخاصة بتصنيف الوظائف العمومية والقواعد المتعلقة بقطاع الاجور الخاص بالموظفين التابعين لادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتطبيقها.

وتعمل فضلا على ذلك، على اعداد القواعد الخاصة بالحماية الاجتماعية وتسهر على تطبيقها تطبيقا منسجما فى ادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية.

(ج) المديرية الفرعية للتوجيه والمنازعات، وتكلف باعلام الادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية بالاحكام التشريعية والتنظيمية التى تحكم الموظفين وتعد فى هذا الاطار كل سند وثائقى وتوزعه.

عمل الهيئات الاستشارية أو تنسيقه ومتابعته حسب الحالة .

تتابع وتنسق فضلا على ذلك، أعمال مفتشيات الوظيفة العمومية .

(ج) المديرية الفرعية للامتحانات والمسابقات، وتكلف بتحديد شروط تنظيم الامتحانات الخاصة بتوظيف الموظفين التابعين لادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وترقيتهم، وتشارك في الاعمال التي تبادر بها مختلف الادارات في هذا المجال، وتسهر على انتظامها .

3 - تتولى مديرية التعاون، في اطار الاجراءات المعمول بها، دراسة واعداد واقتراح القواعد التي بموجبها يمكن الاجانب أن يشتغلوا في ادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية والتي بموجبها يمكن موظفي هذه الادارات أن يعملوا بعنوان التعاون في الدول الاجنبية والهيئات العمومية الدولية .

تحدد الشروط العامة لتكوين المتدربين الاجانب وتتابعهم .

تسهر فضلا على ذلك، على تطبيق التنظيم في هذا المجال .

وتشتمل على ثلاث مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للمتعاونين الاجانب، وتكلف بالمشاركة في اعداد الاتفاقيات المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب من الادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية .

تحدد في هذا الاطار، طبقا للتشريع المعمول به، القواعد العامة وبخاصة التي تحكم الموظفين الاجانب وتسهر على تطبيقها .

وتسهر فضلا على ذلك، على تنفيذ البرامج المقررة في هذا المجال .

تدرس فضلا على ذلك، الاجراءات العامة الخاصة بالوقاية من خلافات العمل وتقتربها، وتساعد ادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية على دراسة القضايا المتنازع فيها ومعالجتها .

(د) المديرية الفرعية للاطارات السامية، وتكلف باعداد التدابير العامة والخاصة المطبقة على هذه الفئة من الموظفين التابعين لادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتتابع سير حياتهم المهنية، وتقترب ذلك . وتسهر زيادة على ذلك، على تطبيق التدابير المقررة .

2 - تتولى مديرية التطبيق والمراقبة، السهر على احترام التنظيم المتعلق بالحياة المهنية للموظفين التابعين لادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتطبيقه تطبيقا منسجما في مختلف المصالح المسيرة .

وتتولى أيضا في اطار المخططات الوطنية للتنمية والاجراءات المعمول بها، متابعة تطور الاستخدام وتوزيع الموظفين داخل الادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية .

وتشتمل على ثلاث مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية لتنظيم الموظفين والاحصاءات، وتكلف بمتابعة تطور الاستخدام داخل الادارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، وتدرس وتقترب التدابير الرامية الى توزيع دقيق للموظفين تبعا لاهداف المخططات الوطنية للتنمية، وتمسك فهرسا عاما لهؤلاء الموظفين وتقوم باستغلاله احصائيا .

(ب) المديرية الفرعية لمراقبة التسيير، وتكلف بالسهر على انتظام الاعمال المرتبطة بسير الحياة المهنية للموظفين التابعين لادارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، وتتولى

تشتمل المديرية العامة للإصلاح الإداري والتكوين، على ثلاث مديريات :

- مديرية الهياكل الإدارية،
- مديرية التبسيط الإداري،
- مديرية التكوين الإداري.

1 - تتولى مديرية الهياكل الإدارية، بالاشتراك مع مصالح الوزارات والهيئات المعنية، دراسة كفايات تنظيم وتسيير الهياكل الإدارية التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتتابع تطورها وتقتصر كل إجراء من شأنه أن يزيد من فعاليتها وتحدد ذلك.

وتشتمل على ثلاث مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للهياكل الإدارية المركزية، وتكلف بالاتصال مع الإدارات المعنية، بدراسة أي إجراء خاص بإنشاء هياكل داخل الإدارات المركزية، وتعديلها أو الغائها، وتتابع سيرها وتقوم فعاليتها وتقديم أي اقتراح لتحسينها.

(ب) المديرية الفرعية لهياكل الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، وتكلف، بالاتصال مع الهيئات المعنية، بدراسة أي إجراء خاص بإنشاء هياكل تابعة للجماعات المحلية والهيئات العمومية وتعديلها أو الغائها، وتتابع سيرها وتقوم فعاليتها وتقديم أي اقتراح لتحسينها.

(ج) المديرية الفرعية للدراسات، وتكلف بدراسة تطور مجموع الهياكل الإدارية وتعد وتقتصر تصاميم لتنظيم إدارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وكذا أي إجراء يرمى إلى دعم الجهاز الإداري في إطار مخططات التنمية.

2 - تتولى مديرية التبسيط الإداري، بالاشتراك مع مصالح الوزارات والهيئات المعنية، ضبط أي إجراء من شأنه أن يجمع طرق تنظيم العمل وتقنياته أكثر احكاما وتنفيذه وتخفيف الشكليات وتبسيط الشبكات الإدارية قصد العمل على تقريب الإدارة من المواطنين وتسهيل عمل الاعوان العموميين.

(ب) المديرية الفرعية للمتعاونين الجزائريين، وتكلف بالمشاركة في إعداد الاتفاقيات المتعلقة باستخدام الموظفين الجزائريين من الدول الأجنبية والهيئات العمومية الدولية.

تحدد في هذا الإطار، طبقا للتشريع المعمول به، القواعد العامة والخاصة التي تحكم موظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، المدعوين للعمل في الخارج، وتسهر على تطبيقها.

وتسهر فضلا على ذلك، على تنفيذ البرامج المقررة في هذا المجال.

(ج) المديرية الفرعية للمتدربين الأجانب، وتكلف بالمشاركة في إعداد الاتفاقيات المتعلقة باستقبال المتدربين الأجانب.

تحدد في هذا الإطار، القواعد العامة التي تطبق على التكوين وتخصيص المنح من الدولة وتسهر على احترام هذه القواعد.

تقيم الأعمال المتممة وتعد حصائلها الدورية، وتجمع لهذا الغرض المعلومات والمعطيات والكشوف والآراء التي ترسلها الإدارات والجماعات المحلية والهيئات المعنية.

المادة 4 : تضطلع المديرية العامة للإصلاح الإداري والتكوين، في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، وبالاشتراك مع الوزارات المعنية، بتصور التدابير التي من شأنها أن تحسن الشروط العامة لسير إدارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية وتطبيق ذلك كما تعمل على عقلنة الإجراءات وتبسيط المهام الإدارية.

وتتولى فضلا على ذلك، تحديد الشروط العامة لتكوين الموظفين والاعوان العموميين وتحسين مستواهم تبعا للإجراءات المقررة وتسهر على تطبيقها.

وتشتمل على ثلاث مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية لتنظيم العمل الإداري ،  
وتكلف بدراسة تدابير أحكام العمل الإداري  
واقتراحها وتنفيذها وتوخي الطرق والتقنيات  
الحديثة الخاصة بالتنظيم والتسيير في إدارات  
الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، قصد  
رفع مردود الاعوان وفعالية المصالح ،

(ب) المديرية الفرعية للتبسيط الإداري وضبط  
المقاييس، وتكلف بدراسة أي اقتراح من شأنه  
أن يبسط الشكليات والشبكات والجراءات،  
واقتراحه وتنفيذه قصد إزالة التباطؤ الإداري  
وكذلك ضبط مقاييس الأوراق والوثائق الإدارية ،

(ج) المديرية الفرعية للإعلام وتوجيه الجمهور،  
وتكلف بدراسة أي إجراء من شأنه أن يحسن ظروف  
استقبال المواطنين وتوجيههم واقتراح ذلك  
وتنفيذه . كما تكلف بترقية إعلام الجمهور،  
ويمكنها في هذا الإطار أن تعد أي سند وثائقي  
يرتبط بذلك وتوزعه .

3 - تتولى مديرية التكوين الإداري ،  
في إطار الإجراءات المعمول بها، تحديد وضبط  
الشروط الخاصة بالتكوين وتحسين مستوى الموظفين  
التابعين لإدارات الدولة والجماعات المحلية والهيئات  
العمومية، وتسهر على تطبيقها .

وتمارس فضلا على ذلك، الوصاية على مؤسسات  
التكوين الإداري .

وتشتمل على ثلاث مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للدراسات والبرمجة،  
وتكلف بما يأتي :

- تضبط وتنفذ الشروط العامة للتكوين  
وتحسين مستوى الموظفين التابعين لإدارات الدولة  
والجماعات المحلية والهيئات العمومية، وتقتصر  
في هذا الإطار التدابير الكفيلة بجعل الوسائل  
الوطنية للتكوين تتلاءم ملائمة جيدة مع احتياجات  
الإدارات ،

- تحدد الشروط العامة لأعداد البرامج  
وطرق الامتحانات الخاصة بالتخرج من المؤسسات  
التي تعد للالتحاق بالوظائف العمومية وتحسين  
مستوى الموظفين ،

- تسهر على تطبيق التنظيم في مجال التكوين  
وتحسين مستوى الموظفين التابعين لإدارات الدولة  
والجماعات المحلية والهيئات العمومية .

(ب) المديرية الفرعية للدراسة، وتكلف  
بما يأتي :

- تحصى الموظفين المحتاج اليهم في الإدارات  
التابعة للدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية  
قصد تخطيط أنشطة التكوين وأعداد الخريطة  
المدرسية للمؤسسات الموضوعة تحت الوصاية ،

- تقوم بالتنظيم التربوي في مؤسسات  
التكوين الإداري ،

- تقوم بالمراقبة التربوية وتقتصر التدابير  
الكفيلة بتحسين تنظيم مؤسسات التكوين وسيرها ،

- تنفذ البرامج المقررة في ميدان تكوين  
المدرسين الأجانب في المؤسسات الموضوعة تحت  
الوصاية .

(ج) المديرية الفرعية للوسائل التربوية  
وتكلف بما يأتي :

- تدرس وتقتصر كل إجراء يرمى إلى تطوير  
البحث التربوي المطبق على التكوين الإداري  
وتحدد مميزات التجهيزات والوسائل التعليمية  
اللازمة للتكوين الإداري بناء على التوجيهات  
والبرامج التربوية ،

- تضبط البرامج الخاصة بتكوين المكونين  
وتحسين مستواهم وتسهر على تطبيقها ،

- تسهر على القيام بالأنشطة الاجتماعية  
والثقافية والرياضية في مؤسسات التكوين الإداري .

— تمسك المحاسبة الخاصة بالالتزامات وبدفع نفقات التسيير والتجهيز وتراقب قواعدها،  
— تعد، بالاتصال مع مديرية التكوين الإداري المشاريع الخاصة بالصفقات العمومية وتبرم الصفقات المخصصة لضمان تحقيق الأهداف المخططة في مجال بناء مؤسسات التكوين الإداري وتجهيزها.

(3) المديرية الفرعية للهياكل الأساسية والتجهيز، وتكلف بما يأتي :

— تقوم بتسيير العقارات والمنقولات وصيانتها بما في ذلك حظيرة السيارات التابعة لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،

— تسهر على احترام القواعد والمقاييس التقنية الخاصة بالصيانة والمحافظة على مجموع الأملاك التابعة للمؤسسات الموضوعة تحت الوصاية،

— تسهر على تطبيق التدابير الخاصة بحفظ الصحة والأمن في محلات المصالح المركزية والمؤسسات الموضوعة تحت الوصاية،

— تعدد احتياجات المصالح المركزية إلى العتاد والأثاث واللوازم وتقوم باقتنائها وتسييرها وصيانتها،

— تقييم الأعمال المشروعة فيها وتعد الحصائل الدورية للإنجاز،

— تكون الوثائق الخاصة بكتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وتسييرها وتحافظ عليها،

— تعد الجرد الخاصة بالتجهيز وتضبطها،

— تعد، بالاتصال مع مديرية التكوين الإداري وفي إطار المخططات المقررة، البرامج السنوية والمتعددة السنوات الخاصة بالتجهيز وتنفيذها وتقوم بالاشتراك مع هذه المديرية بما يأتي :

— الدراسات التقنية اللازمة لإنجاز الاستثمارات المخططة في مجال التكوين،

المادة 5 : تتولى مديرية الإدارة العامة والوسائل تقييم الوسائل البشرية والمادية اللازمة للهياكل والمؤسسات وتجعلها في متناولها، وتقوم بالعمليات المتعلقة بالميزانية والعمليات المالية والمحاسبية وتسهر على تسيير الأملاك المنقولة والمقارمة وصيانتها، وتسير الموظفين التابعين لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

تشتمل مديرية الإدارة العامة والوسائل، على ثلاث مديريات فرعية :

(1) المديرية الفرعية للموظفين، وتكلف بما يأتي :

— تجمع الاحتياجات المعلنة وتدرس المعطيات التقديرية وتقوم بالتوظيف لفائدة المصالح المركزية لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،

— تنظم بالاتصال مع مديرية التكوين الإداري، الأعمال الخاصة بتكوين الموظفين التابعين للمصالح المركزية وتحسين مستواهم،

— تدرس وتقتترح الإجراءات الخاصة التي تهم تسيير الموظفين التابعين للمؤسسات الموضوعة تحت الوصاية،

— تنفذ، في الميدان الاجتماعي، الأعمال الخاصة بتحسين شروط العمل للموظفين وتقدم المساعدة لسير الخدمات الاجتماعية.

(2) المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، وتكلف، حسب الإجراءات المقررة والصيغ المطلوبة، بالعمليات الخاصة بالمالية والميزانية والمحاسبة، اللازمة لسير المصالح المركزية التابعة لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وللمؤسسات الموضوعة تحت وصايتها.

وتقوم في هذا الصدد بما يأتي :

— تعد المشاريع الأولية لميزانيتها التسيير والتجهيز السنويتين، وتقدمهما للمصالح المختصة وتتابع تنفيذهما،

والمتمضن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 199 المؤرخ فى 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يتولى المستشارون التقنيون والمكلفون بمهمة، المحددة مهامهم وعددهم أدناه، فى الادارة المركزية لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى، الاستشارات والدراسات التقنية والمهام والاشغال المفردة .

المادة 2 : تطبيقا لاحكام المادة 3 من المرسوم رقم 70 - 185 المؤرخ فى 25 رمضان عام 1390 الموافق 24 نوفمبر سنة 1970، يحدد عدد المستشارين والمكلفين بمهمة ومهامهم كما يأتى :

- مستشار تقنى يتولى متابعة أنشطة المؤسسات السياسية التابعة للمجالس الشعبية والمنظمات الجماهيرية،

- مستشار تقنى يتولى متابعة الملفات ذات الطابع الاقتصادى،

- مكلف بمهمة لدراسة المعلومات المتعلقة بالوظيفة العمومية والاصلاح الادارى واعادها ونشرها،

- مكلف بمهمة للدراسات العامة وأشغال التلخيص واعداد الملفات المتعلقة بأشغال مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المشتركة ومتابعتها .

المادة 3 : تكون مهام المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة، مثلما هى محددة فى المادة 2 أعلاه، متممة لنشاط المجموعة التنظيمية التى هى موضوع المرسوم رقم 82 - 199 المؤرخ فى 13

- تنفيذ عمليات البناء وتجهيز المؤسسات التابعة لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

- تسليم التجهيزات المخصصة لمؤسسات التكوين الادارى .

المادة 6 : يحدد تنظيم المكاتب التابعة للادارة المركزية لكتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى، بقنوار وزارى مشترك طبقا للتنظيم الجارى به العمل .

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 .

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 82 - 200 مؤرخ فى 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 يحدد عدد المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة ومهامهم فى كتابة الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى .

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 185 المؤرخ فى 25 رمضان عام 1390 الموافق 24 نوفمبر سنة 1970 والمتضمن تحديد شروط توظيف المستشارين التقنيين والمكلفين بمهمة وأداء مرتباتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 42 المؤرخ فى 22 ربيع الاول عام 1402 الموافق 23 يناير سنة 1982

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، ترسم السيدة فتيحة رشاش زوجة بن زازة في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 4 نوفمبر سنة 1976.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد زهير بلحسن متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والتكوين المهني، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، تعين الأنسة عائدة أوقازي متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التعليم والبحث العلمي، ابتداء من 17 أبريل سنة 1979.

ولا يمكن أن يكون للتسوية المالية أثر مالي رجعي لما قبل تاريخ 31 ديسمبر سنة 1979.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 ترسم الأنسة غنية عرباجي في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 12 يونيو سنة 1980.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد محمد مزياني مولود متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والتكوين المهني ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد عمرو آيت داود متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من أول فبراير سنة 1981.

شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982 المشار إليه أهلاه.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 شعبان عام 1402 الموافق 5 يونيو سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

قرارات مؤرخة في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد نورالدين حداد متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بكتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني، ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، تعين الأنسة خديجة شرقي متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بكتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني، ابتداء من 18 أبريل سنة 1981.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد محمد العربي متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الفلاحة والثورة الزراعية، ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مسؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد حبيب بن الحاج متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الفلاحة والثورة الزراعية، ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد رشيد العمري متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد أحمد بوشنتوف متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد رابع شربال متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية (مركز التكوين الإداري بجيجل) ابتداء من 3 مايو سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، يرسم السيد مصطفى بن قصد على في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من أول يونيو سنة 1980، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها سنتان.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، تقبل استقالة السيد الطيب بن الضيف المتصرف المرسوم، ابتداء من أول نوفمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد بغدادى سلاطنية متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بكتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981، تعدل احكام القرار المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1980 كالتالي : يرسم السيد فاروق الاكحل في الدرجة الرابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول يونيو سنة 1980 بأقدمية قدرها 9 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1402 الموافق 21 نوفمبر سنة 1981 يعين السيد حفيظ بوغرامة متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه في وظيفته.